تعويضات أهالى حلفا

اسماعيل حسين

تعنى هـذه المقـالة بتوضيـح الكيفية التى تم بهـا تحـديد فئـات تعويضات أهالى حلفا الذين هاجروا الى موطنهم الجديد فى خشم القربة عام ١٩٦٤ بعد أن شرعت الجمهورية العربية المتحدة فى بناء السد العالى. وهى فى الأساس جزء من بحث عـن تهجير وتوطين أهالى حلفا أعد لنيل درجـة الماجستير فى التـاريخ مـن جامعة الخرطوم * .

لقد كونت لجنة توطين أهـالى حلفـا بالقـرار الوزارى رقـم ٧٤٢ الصادر فى التاسع مـن فبراير عـام ١٩٦٠ (١) وكانت مهمتهـا تعـويض أهـالى المنطقة المغمـورة وتهجيرهم وتوطينهم فى موطن تتوفر فيه سبل العيش الكريم . واجهت هذه اللجنة منذ البداية صعوبة فى تنفيذ واجبها الأول وهو تحديد فئـات التعويضات لمختلف ممتلكات الأهالى غير المنقولة. ومصدر هذه الصعـوبة هو إرتبـاط التعويضات بالناحية النفسية والمالية للمهـاجرين أنفسـهم ، ولتـاثيرها المباشر على إلتزامات الدولة المالية اذ كان عـلى حكومة السـودان دفع هذه التعويضات النقدية . ولم يقف تأثير التعويضات والمقدار الذى يجب أن تكون عليه على إلتزامات الـدولة فحسب بل أثر كذلك عـلى إختيـار الموطن الجديد . فقد كـان مـن بين أسباب تفضيل خشـم القربة عـلى غيرها من الأماكن المقترحـة لاسكـان

---

* كان البحث جزءا من مشروع دراسـة متكاملة لهجرة النوبيين قامت به شعبـة ابحاث السـودان .

(١) لجنة توطين أهالى حلفا (يشار اليهـا فيما بعد ، لتح) التقرير السنوى الاول ١٩٦٠ ص ٥ .

المهاجرين إتساع رقعة الأرض فيهـا ممـا سـهل تعويض الأهـالى أرضاً بأرض دون مشقـة ، فوفـر ذلـك مبالغ كبيرة للدولة .

وأول من تطرق لتحديد قيمة هذه التعويضات ومقـدارها بعض أهالى المنطقة المغمورة عندما رفعوا مذكرة بتاريخ العشرين من نوفمبر عام ١٩٥٧ إلى السـيد ميرغنى حمـزه بوصـفه رئيس وفـد السـودان لمفاوضات مياه النيل يوضحون فيها وجهة نظـر أهالى حلفـا من تلك المحادثات ويطالبون بتعويضات بلغت جملتها ٣١٣ر١٢٧ر٥٠٠ جنيها (٢)

ولم يكن من المعقول أن يلتفت المسئولون فى حكومة السودان لمثـل هذه المطالبة غـير الواقعية فأهملت المذكرة ومـا جـاء فيها . وعندمـا استئونفت مفاوضات مياه النيل من جديد عام ١٩٥٩ كون أهالى حلفـا لجنة اسموها اللجنة القومية للسـد العـالى لتكون الصـلة بينهـم وبين المسئولين وترعى حقوقهم ومصالحهم (٣). وقد اهتمت هذه اللجنة بادىء ذى بدء بتحـديد التعويضـات للممتلكات غـير المنقولة ورفعـت توصياتها للمسـئولين وكانت على النحو التالى : ـ

أراضى زراعية بالفدان	٢٥٠ جنيهاً
النخيل : نخلة مثمرة	١٠٠ »
فسيخ (متر ونصف فما فوق)	٢٠ »
فسيخ (أقـل مـن متر ونصف المتر)	١ »
أراضى سكنية معمرة بالمدينـة المتر المربع الواحد	١٠ »
أراضى سكنية غير معمرة بالمدينة المتر المربع الواحد	٨ »
أراضى سكنية بالقرى بالمـدينة المتر المربع الواحد	٣ »
أشجار الفاكهة :	
شجرة المانقو الواحـدة	٧٠ »
شجرة البرتقال الواحدة	٢١ »
شجرة المـوز الواحـدة	١ »
شجرة الليمون	٢١ جنيهاً
شجرة العنب	٢١ »
شجرة الجوافة	١٢ »

(٢) هذه المذكرة لم تنشر بعد وهى الآن فى مكتبة شعبة أبحاث السودان ، جامعة الخرطوم.
(٣) جريدة الرأى العام بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٩ .

ممتلكات أخرى :

الســـاقية	٥٣	«	
بئر الساقية	١٥٠	«	
الشـــادوف	٥	«	
بئر لمياه الشرب	٧٠	«	
القارب الصغير (طـول خمسة أمتار)	٢٠	«	(٤)

وتبعا لهذه الفئات التى حـددتها اللجنة القومية للسد العالى كان عـلى حكـومة السـودان أن تدفـع تعويضات تبلغ قيمتها أكثر خمسين مليـونا مـن الجنيهـات للنخـل فقـط . (٥) وما يقـارب العشرين مليونا تعـويضا للمنـازل والأراضى الزراعية وبقيـة الممتلكات الأخرى . ولا يخفى أن هذه التقـديرات مبالغ فيها وكمثال نقول إنه من غير المعقول أن يطالب أهـالى حلفا بمبلغ ثمـانية جنيهـات للمتر المربع مـن الأرض السكنية غير المعمرة فى مدينة حلفا فى حين أن نفس المساحة كانت لا تكلف أكثر مـن جنيهين فقـط فى أرض الصافية فى العاصمة المثلثة . وعـلى الجملة فقد بلغت القيمة التى طالبت بها اللجنة القومية تعويضـا لممتلكات الأهالى غير المنقولة حوالي السبعين مليونا من الجنيهات فى حين أن حكومة السودان لم تحصل على خمسة عشر مليـونا مـن الجنيهـات من حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلا بعـد الحاح شديد . ولم يكن هـذا المبلغ على قلته تعويضا لممتلكـات الأهـالى فحسب بل شـمل كـذلك ممتلكات الحكومة الماثلة من منـازل ومكـاتب ومـدارس ومستشفيـات والمحتملة كالتعدين والآثار .

وكنتيجة لهـذه التقديرات زاد توقع أهالى حلفا لتعويض سخي من جانب الحكـومة وبـدأت مخـاوف الحاكم العسكرى لمدينة حلفا ومعتمد الهجـرة تزداد خشية أن تتـركز فى أذهـان الأهـالى هـذه التقـديرات المتفائلة فيصـابوا بخيبة أمـل كبيرة إذا جاءت التعويضات عندما تحددها الحكومة على غيرما توقعوا . ولهـذا فقـد نصح السيد معتمـد الهجـرة

---

(٤) لـ ت ح ، الفايل سرى ، ٣٦/ب/أ ، تقرير الحاكم العسكرى لمركز حلفا بتاريخ الثانى من يوليو ١٩٦٠ .

(٥) بلغ عدد النخيل المسجل فى المنطقـة المغمورة ٦٢٨٫٨٥٣ ، منه ٣٧٢٫٢٤٩ نخـلة مثمرة ، فاذا اضفنا الى قيمة تعـويض العـدد الاخير ما يدفع تعويضا للنخل تحت الاثمار (فسيخ) لارتفع المبلغ الى اكثر من خمسين مليونا من الجنيهات . مرجـع : لـ ت ح ، الفايل سرى ، ٣٦/ب/أ ، تقرير الحـاكم العسـكرى لمركز حلفا بتـاريخ ٣١٫٨٫١٩٦١ .

المسئولين فى الخرطوم أن يسارعوا بتحديد هذه الفئات على النحو الذى يرونه مناسبا فى أقرب وقت ممكن (٦) .

كان لابد من إحصاء دقيق لنوع وكمية الممتلكات غير المنقولة قبل الشروع فى أى عمل يتصل بتحديد فئات التعويضات . وتنفيذاً لهذا القرار عين معتمد التعويضات بقرار وزارى فى أوائل عام ١٩٦٠ ليقوم هو ومساعدوه بأحصاء وتسجيل الأراضى المستثمرة وغير المستثمرة والنخل وأشجار الفاكهة والأخشاب والمبانى وكل ما يتصل بالأرض بصفة الدوام كالسواقى والشواديف والآبار (٧) . وقد منح معتمد التعويضات سلطات قضائية بجانب سلطات مسجل أراض لينظر فى كل المنازعات فى مختلف أنواع الملك فى الأرض أو البناء أو الزرع ويفصل فيها . وقد وجد معتمد التعويضات صعوبات جمة ناشئة عن تغيب الكثيرين من أصحاب الحقوق فى الأرض والزرع وقت التسجيل حيث أن أكثر من نصف سكان حلفا يعيش بصفة دائمة أو مؤقتة خارج المنطقة المغمورة (٨) . أضف الى ذلك أن الكثير من الأراضى الزراعية فى منطقة بطن الحجر لم يشملها التسجيل من قبل إطلاقا ، مما زاد فى تعقيد مهمة حصرها وإثبات أصحابها . ثم أن نظام الوراثة وتداخل الملكيات على الشيوع خاصة فى الأرض الزراعية والنخل وما يتبع ذلك عادة من منازعات ، أضاف أعباء جديدة للمسئولين وزاد من عملهم (٩) .

وقد عين معتمد التعويضات لجانا سميت لجان التعويضات أوكل إليها مهمة حصر وتسجيل النخيل وأشجار الفاكهة والأخشاب بجانب إحصاء وتقدير قيمة الآبار والسواقى والوابورات الزراعية . أما بالنسبة إلى المنازل والمبانى الأخرى فقد إعتمدت هذه اللجان على الحصر الذى قامت به مصلحة الاحصاء عام ١٩٦٠ (١٠) . ولكنها تولت معاينة هذه المنازل وتقدير أثمانها طبقا لحالتها ونوع البناء والمواد المستعملة فيه . ولقد كانت كل لجنة تتكون من ضابط للتعويضات وكاتب

---

(٦) ل ت ح ، الفايل سرى ، ٣٦/ب/أ ، تقرير الحاكم العسكرى لمركز حلفا بتاريخ ٢ر٧ر١٩٦٠ .

(٧) غازيتة جمهورية السودان ، العدد ٩٦٨ ، الملحق ١ ، مارس ١٩٦٢ ص ٤٩ .

(٨) احصاء سكان مدينة حلفا والمنطقة الريفية ، مصلحة الاحصاء . الخرطوم ١٩٦٠ ، ص ٨٥ .

(٩) ذكر معتمد التعويضات ان ما يقارب العشرة آلاف منازعة فى الارض والنخل كانت تنتظر ان يفصل فيها قبل التسجيل النهائى . مرجع : ل ت ح ، الفايل سرى ، ٣٦/ب/٢ ، تقرير الحاكم العسكرى لمركز حلفا بتاريخ ٢١ر١١ر١٩٦٠ .

(١٠) جاء فى هذا الاحصاء ان جملة المنازل فى المنطقة المغمورة ١١٫٦٨٧ ، منها ٢٠١١ فى مدينة حلفا ، تفصيلها كالاتى : ١٣ من القصب ، و٧٨٧ من اللبن ، و٧٧٧ من الآجر و٣٩١ من الحجر ، و٤٣ من الطوب الاحمر . والباقى فى ريف حلفا وعددها ٩٦٧٦ ، منها ٥٦٨ من القصب ، و٦١٩١ من اللبن ، و٩٧ من الآجر ، و٨٢٠ من الحجر .

وجنزرجى (١١) . ومقدر يعاونهم فى عملهم فى كل قرية شيخ القرية وبعض كبارها (١٢) . وقد انتشرت هذه اللجان فى المنطقة المغمورة فى منتصف عام ١٩٦٠ تحصى وتسجل وتعطى تقديراتها للمنازل والمبانى . وكانت تجد كل مساعدة من أهالى المنطقة على الأقل فى الفترة التى سبقت إعلان خشم القربة موطنا للمهاجرين فى أكتوبر ١٩٦٠ (١٣) وكانت هذه اللجان تقدر أثمان الآبار والسواقى وغيرها وتعلن تقديراتها لأصحاب هذه الممتلكات ثم يعتمدها المسئولون فى حالة قبولها . وإذا رفض أحدهم تقدير اللجنة رفع الأمر إلى معتمد التعويضات فإن لم يجد عنده مايغنيه رفع الأمر إلى القضاء . أما بالنسبة للمنازل فإن قبل المالك تقدير اللجنة اختار بين نوعين من التعويض : النقدى أو العينى والأخير هو إعطاء المالك منزلا جديدا فى خشم القربة .

والملاحظ أن الغالبية من أهالى حلفا اختارت التعويض العينى الا من قرر أن يهاجر إلى غير خشم القربة فقد استلم تعويضه نقدا وهؤلاء من العاملين بالتجارة أو بوظائف الحكومة فى المدن الكبيرة مثل عطبرة وبورتسودان والخرطوم .

وبعد أن تم الحصول على إحصاء النخيل وأشجار الفاكهة والأراضى بأنواعها عينت لجنتان فنيتان رأسهما مساعد رئيس لجنة التوطين (١٤) . طلب من اللجنة الفنية الأولى أن تقدم توصيات للسيد وزير الداخلية بوصفه المسئول عن تعويض وترحيل وإسكان أهالى حلفا ، عن فئات التعويض للأراضى السكنية . وطلب من اللجنة الثانية توصيات مماثلة عن فئات التعويض النخل والأراضى الزراعية .

أما اللجنة الأولى فقد بدأت عملها بعد أن أطلعت على الكثير من المراجع القانونية المتعلقة بالتعويضات ومشكلاتها . ومنذ البداية تبين لها أن المبايعات فى المنازل والأراضى السكنية فى المنطقة المغمورة والتى على هديها تستطيع اللجنة أن تصل إلى تحديد أسعار الأرض دون كبير مشقة ، تكاد تكون منعدمة (١٥) . وفرض السؤال التالى نفسه على

---

(١١) الجنزرجى الرجل الذى يقيس الارض لمعرفة مساحتها وسمى كذلك لانه يستعمل مقياسا يعرف بالجنزير طوله حوالى اربعة امتار .

(١٢) ل ت ح ، الفايل سرى ، ٢/أ/٥٧ ، مذكرة السيد رئيس لجنة توطين اهالى حلفا بتاريخ ١١ر١ر١٩٦٤ .

(١٣) بعد محاولات عديدة تمكن السيد معتمد الهجرة بمساعدة بعض العمد والشيوخ من اقناع اهالى حلفا من تسجيل ممتلكاتهم بعد ان رفضوا التعاون مع لجان التعويضات فى محاولة لعرقلة خطة الحكومة لاسكانهم فى خشم القربة .

(١٤) ل ت ح ، الفايل سرى ، ١١/ب/٢ ، ص ٢٤٠ .

(١٥) ل ت ح ، الفايل سرى ، ١/أ/٥/٣ ، وقائع الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التوطين الادارية ، بتاريخ ٢٣ر٧ر١٩٦٢ .

اللجنة : هل يعزى انعدام هذه المبايعات فى الأرض السكنية والمنازل إلى انعدام العرض أم إلى قلة الطلب ؟ إن كانت الأولى فقد يعنى ذلك أن أهالى حلفا يحرصون على ملكية المنازل والأراضى السكنية ولا يفرطون فيها ببيع أو إهداء ، وان قيمة هذه الممتلكات تبعاً لذلك لابد أن تكون كبيرة عندهم والعكس صحيح فى الحالة الثانية . ويبدو أن اللجنة لم تجد جواباً شافيا لهذا السؤال .

وبعد بحث فى سجلات مكاتب التسجيل بمدينة حلفا حصلت اللجنة على صورة مبايعتين . الأولى حدثت عام ١٩٤٩ حيث بيع منزل مساحته ١٠٩ أمتارا مربعة بخمسين جنيها . والثانية حدثت سنة ١٩٥٣ حيث بيع منزل مساحته ٤٤ مترا مربعا بمبلغ ثلاثة وثلاثين جنيها (١٦) . وقد لاحظت اللجنة أن صاحب المنزل الأول كان مضطراً لبيع منزله لسداد دين عليه وأن المنزل الثانى بيع لتقسيم ثمنه بين وارثيه .

وقد عقدت اللجنة فى الفترة بين أبريل وديسمبر ١٩٦٢ عدة اجتماعات توصلت بعدها إلى تحديد الفئات التالية لمختلف أنواع الأرض السكنية ورفعت توصياتها إلى المسئولين وتمت الموافقة عليها فى النهاية :

الأرض الملك الحر	**الثمن للمتر المربع الواحد**
مدينة حلفا :	مليم جنيه
أرض سكنية الدرجة الاولى	٧٥٠ر
أرض سكنية الدرجة الثانية	٥٠٠ر
أرض سكنبة الدرجة الثالثة	٤٠٠ر
أرض السوق :	
أرض الدرجة الاولى	١٥٠٠ر
أرض الدرجة الثانية	١٠٠٠ر

الارض الحكر :	**الثمن للمتر المربع الواحد**
	مليم جنيه
أرض سكنية الدرجة الاولى	٢٥٠ر
أرض سكنية الدرجة الثانية	١٧٠ر
أرض سكنية الدرجة الثالثة	١٠٠ر

(١٦) لم تشر وقائع اجتماع هذه اللجنة ماإذا كانت صور المبايعتين تشير الى منزلين اكتمل بناؤهما ام الى مساحة منزلين أعدا للبناء . والفرق بين الحالتين عظيم .

أراضى سكنية بالقرى :

المتر المربع الواحد ٠٫٥٠

أرض السوق :

أرض سكنية الدرجة الاولى ٠٫٧٥

أرض سكنية الدرجة الثانية ٠٫٥٠

أما اللجنة الفنية الثانية فكان عملها أكثر تعقيدا وكان لابد لها والحال كذلك من الصبر والأناة والبحث الدقيق قبل أن تصل إلى نتائج مرضية ترفعها إلى جهات الاختصاص . ومبعث هذه الصعوبة هو أن النخيل والأرض الزراعية فى المنطقة المغمورة يمثلان عصب إقتصاد أهالى النوبة وثروتهم وأن تحديد فئات التعويض لهما يقرر إلى حد كبير ما إذا كان أهالى حلفا سيقبلون التعويض ككل أم يرفضونه، كما أنه يؤثر على ميزانية الحكومة بصورة واضحة كما وضحنا من قبل .

وقد أطلعت هذه اللجنة كسابقتها على المراجع القانونية التى حصلت عليها والخاصة بمسائل التعويض (١٨) لا سيما تلك التى تتعلق بأستيلاء الحكومة على الممتلكات الخاصة من منازل وأراض زراعية للأغراض العامة وتعويض أصحابها . على أن من الواضح أن اللجنة قد إعتمدت اعتمادا كبيرا على البحث القيم الذى قدمه لها السيد يوسف حسن سعيد (١٩) عن تقييم النخل والأراضى الزراعية فى كل من

$$\text{القيمة} = \frac{\text{الاجرة}}{\text{الفائدة}}$$

وبعد أن اطلع على سجلات القسم الزراعى بالمديرية الشمالية لمعرفة متوسط عائد الفدان الواحد فى المنطقة المغمورة ، وتطبيقا للعرف

---

(١٧) لتح ، الفايل سرى ، ١١/ب/٢ ، ص ٢١٣ .

(١٨) اشارت هذه اللجنة الى انها قد اطلعت على ستة عشر مرجعا عن التعويض ومشكلاته ، بعضها كتب وبعضها مقالات والبعض فصل فى قضايا فى التعويض فى السودان وخارجه .

(١٩) السيد يوسف حسن سعيد كان آنذاك رئيس قسم الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة وعضوا فى هذه اللجنة . عنوان مقالته التى لم تنشر بعد :
"A Tentative Valuation of Agricultural lands at Wadi Halfa and at Khashm El-Girba."
مرجع : لتح ، الفايل سرى ، ١١/ب/٢ ، ص ٢٢٣ .

حلفا وخشم القربة . وقد طبق السيد يوسف المعادلة التالية : السائد هناك والذى يعطى ثلث عائد الفدان الواحد أجرة الأرض ، تمكن السيد يوسف من تحديد أجرة الفدان فى الأرض **السلوكة** بخمسة عشر جنيها وفى الأرض **العلوى** بعشرة جنيهات (٢٠) وتبعا للمعادلة السابقة بلغت قيمة الفدان من النوع الأول ثلاثمائة جنيه ومن النوع الثانى مئتين جنيه (٢١) وبعد زيارة قام بها إلى خشم القربة والوقوف على طرق الزراعة هناك أعتبر السيد يوسف مبلغ جنيهين أجرة مناسبة للفدان الواحد فى الأرض المروية بالمطر ومبلغ ستة جنيهات فى الأرض المروية رياً صناعياً ، ومن ثم كانت قيمة الفدان من النوع الأول أربعين جنيها ومن النوع الثانى مائة وعشرين جنيها .

على أن اللجنة الفنية ، ربما رغبة منها فى تخفيف العبء المالى على الحكومة ، خفضت الأرقام السابقة على النحو التالى :

أرض فدان سلوكة ٢٥٠ جنيها .

فدان أرض علوى ١٧٠ جنيها .

فدان أرض بالرى الصناعى ١٠٠ جنيها .

فدان أرض بالرى الطبيعى ٤٠ جنيها .

ورغم أن الحكومة وافقت على هذه الفئات للأراضى الزراعية فإنها قررت عدم صرف أية تعويضات للأرض الزراعية وفضلت أن تعوض أهالى حلفا بأرض فى منطقة خشم القربة (٢٢) . وكان من أهم الأسباب التى حملت الحكومة على اتخاذ هذا القرار الناحية المالية ، إذ كان على الدولة أن تدفع حسب هذه التقديرات أكثر من مليونى جنيه نقداً تعويضاً للأراضى الزراعية فقط . ثم أن المسئولين فى لجنة التوطين كانوا يرون أن فى تمليك المهاجرين أراضى فى المنطقة السكنية الجديدة تقوية لارتباطهم بها ماديا ونفسيا .

---

(٢٠) سلوكة : ارض الجزائر والفيضان ، علوى : الارض التى لاتسقى الا بالرى الصناعى

(٢١) اعتبر السيد يوسف الفائدة ٥٪ وهى نفس الفائدة السنوية التى كان البنك الزراعى السودانى يحصل عليها من المشاريع التى يمولها . مرجع : ل.ت.ح ، الفايل سرى ، ٣/٥/أ/١ ، وقائع الاجتماع السادس والعشرين للجنة التوطين الادارية بتاريخ ١٨ر٨ر١٩٦٢ .

(٢٢) ل.ت.ح ، الفايل سرى ، ٢/أ/٥٧ ، مذكرة السيد رئيس لجنة التوطين للسيد وزير الداخلية عن تهجير وتوطين اهالى حلفا نوفمبر ١٩٦٤ .

وكان الاتجاه فى بادىء الأمر أن يعوض كل مالك أرضاً تعادل فى المساحة أرضه المفقودة على أن يجبر كسر كل فدان ليصير فداناً كاملا لصالح المالك (٢٣) . واو قدر لهذا القرار أن ينفذ لكان فى صالح الغالبية من سكان المنطقة المغمورة ذلك لأن السواد منهم يملك أرضاً أقل مساحة من الفدان الواحد . على أن المسئولين صرفوا النظر عن هذا الاتجاه بعد أن أحسوا معارضة له ، خاصة من جانب كبار ملاك الأرض من عمد وشيوخ والذين تأكدوا أن القرار إن يكون فى صالحهم لأنه فى الوقت الذى لا تزيد فيه أرضهم الا بمقدار ضئيل للغاية تبلغ هذه الزيادة عند غيرهم من صغار الملاك أضعاف ما يملكون .

وبعد مداولات طويلة استقر رأى الحكومة على أن تعوض كل مالك أرضاً تبلغ مساحتها ضعف مساحة أرضه المفقودة (٢٤) . وقد قبل الجميع هذا القرار رغم مافيه من مآخذ (٢٥) . أما الحكومة فلأنه لا يكلفها كثيرا فأراضى خشم القربة تفى بالحاجة وتزيد ، وأما أهالى حلفا فلأنه يرضى صغار الملاك بالزيادة وكبارهم بالزيادة ، وبالمحافظة ، وهو الأهم ، على الفروق فى ملكية الارض والتى يبدو أنهم كانوا حريصين على بقائها فى الوطن الجديد .

وحين فرغت اللجنة من تحديد فئات تعويضات الأرض دلفت لمعالجة فئات تعويضات أشجار النخل . وهنا اعتمدت اللجنة على مقالة السيد يوسف السالف ذكرها . تمكن السيد يوسف من الحصول على متوسط عائد النخلة بما استقاه من معلومات من القسم الزراعى بالمديرية الشمالية وأضاف إلى ذلك ما يمكن أن يحصل عليه صاحب النخلة إذا ما باع خشبها وجريدها واستبعد من ذلك كله مصروفات النخلة

---

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ ، وقائع الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التوطين الادارية.

(٢٤) المصدر نفسه ، مذكرة السيد رئيس لجنة التوطين ، نوفمبر ١٩٦٤ .

(٢٥) يؤخذ على هذا القرار ما يؤخذ على سابقه وهو مساواته بين الارض السلوكة وهى اجود الاراضى الزراعية ، والارض العلوى وهى أقل خصوبة وانتاجا . وعليه فحين يكسب صاحب الفدان من الارض العلوى ثلاثين جنيها حسب الفئات التى حددتها اللجنة الفنية ، يخسر صاحب الفدان من الارض السلوكة خمسين جنيها .

السنوية من سقى وتنظيف ثم حدد بعد ذلك فئات تعويضات النخيل على النحو التالى :

القنديلة	١٠ر٠٠٠ جنيها .
البركاوى	٩ر٥٠٠ جنيها .
برتمودة	٨ر٧٠٠ جنيها .
جـــاو	٥ر٣٤٠ جنيها .

وقـد سـلخت اللجنة جزءا كبيرا من وقتها فى مناقشة ما إذا كانت النخلة تعتبر جزءا مـن الأرض التى عليها نبتت ومـن ثم يشملها تعويض الفدان كأرض زراعية أم أنها ليست جزءا مـن تلك الأرض وعليه فيجب تعويضهـا منفصـلة عـن الأرض . وحسب منطوق قانون تعويض أهالى حلفـا وتوطينهم لعـام ١٩٦٢ فـأن النخل وبقية الأشجار تعتبر جزءا من الأرض (٢٧) . عـلى أن الأهـالى فى المنطقة المغمورة كانوا يعتبرون النخل ملكيـة منفصلة عـن الأرض لا يؤثـر أو يتأثر بملكيتها . وعلى هذا سارت المحاكم فى حلفا والمديرية الشمـالية فى المنـازعات المتعلقـة بالحقـوق فى الأرض والنخل . ولم تجد اللجنة بدآ من مسايرة الواقع والعرف واعتبرت ملكية النخـل ملكية قائمـة بذاتهـا وتبع ذلك أن وافقت على خصم ثلث قيمة النخلة الواحـدة أجرة للأرض مقابل ما تشغله من حيز تلك الأرض. وكان طبيعياً بعد فصل النخل عـن الأرض بهذه الصورة ألا توافق اللجنة على اقتراح السيد يوسـف لتعويض مشغـول النخيل (٢٨) على أسـاس أنه نخيل فقط ، وقررت أن يعوض أهالى حلفا عن جميـع أنواع الأرض دون اعتبار لعـدد النخيـل الـذى يشغلها .

وللتوصل إلى الفئـات النهائية أخـذت اللجنة فى الاعتبار اقتراحات السيد يوسف بجـانب التقـديرات الأخرى التى تقدم بها أكثر من عضو فى اللجنة ذاتها ، وفضلت ان تسلك طريقا وسطا فكانت الفئات التـالية :

---

(٢٦) ل ت ح ، الفايل سرى ، ١١/ب/٢ ، ص ٢٤٢ .

(٢٧) غازيتة جمهورية السودان ، العدد ٩٦٨ مارس ١٩٦٢ ، بند تعريف الارض ، ص ٤٢.

(٢٨) مشغول النخيل هو القطعة من الارض التى تكاثر فيها النخيل لدرجة لا تسـمح بزراعتها بمحصول آخر . وكان السيد يوسف حسن سعيد قد اقترح ان كل قطعة ارض يزيد عدد النخيل فيها على ٤٢ نخلة فى الفدان الواحد تعتبر مشغول نخيل ، وتعوض على اساس انها نخيل وليس على اساس ارض ونخيل . يوجد فى كل المنطقـة المغمورة ١١٦ ساقية او مزرعة سجلت على انها مشغول نخيل .

	مليمج		مليمج
القنديلة	١٠ر٠٠٠	ـ ذكر النخيل	١ر٠٠٠
البركاوى	١٠ر٠٠٠	ـ فسيخ تحت الاثمار	١ر٠٠٠
البرتموده	٨ر٠٠٠	ـ فسيخ ½١متر	
جـــاو	٥ر٠٠٠	فمـــا فـــوق	٥٠٠
		ـ فسيخ أقل من ½١متر	١٥٠

وقد وافقت الحكومة على هذه التوصيات كمـا وافقت كذلك عـلى التوصيـات التى رفعتهـا اللجنـة الخاصة بأشجار الفاكهـة وأشجـار الخشب (٢٩) . ويبدوا أن اللجنة لم تجد صعوبة كبيرة فى تحـديد فئات تعـويض أشجـار الفاكهـة ذلك لأن هذه الأشجار كـانت قـريبة عهد فى المنطقة المغمورة ولم ترتبط اقتصاديا أو نفسيـا بأهالى حلفـا عـلى النحو الذى نجده فى حالة النخيل أو الأرض . بالأضافة إلى أنهـا كانت قليلة إذا ما قـورنت بالنخيـــل . وفيمـــا يلى فئاتها (٣٠) :

	مليمج		مليمج
المانجو	٨ر٠٠٠	ـ يوســـفى	٢ر٠٠٠
جـــوافة	٢ر٥٠٠	ـ ليمـــون	٢ر٠٠٠
برتقـــال	٣ر٠٠٠	ـ مـــوز	١ر٠٠٠
قريب فروت	٣ر٧٠٠	ـ أشجار خشب	٣٠٠ر

وشـــملت التعـويضات التى قدمتها الحكومة لأهـالى حلفا بنـاء منازل جديدة فى المنطقـة السكنيـة بخشم القربة رغم أن هـذا لم ينص عليـه صراحـة قـانون التعويضات لعام ١٩٦٢ . وكـان المفهـوم عندما قررت الحكومة بنـاء هـذه المنازل أن يتحمل المهاجـرون هنـا مثـل إخوانهم فى الجمهورية العربية المتحدة أية فروق بين قيمة المنازل الجـديدة والمنـــازل المهجـــورة فى منطقـــة حلفا (٣١) . كما كان علـى الحكومة تغطية أية فروق إذا ما كـانت منازل بعض المهاجرين المهجورة أكثر قيمـة مـن بديلاتها فى الـوطن الجـديد . والملاحظ أن عـدد المنازل من هـذا النوع قليل جـدا ، ليس لأن الأرض ومواد البناء رخيصة فى حلفا فحسب ولكـن لأن بعض أصحـاب البيـوت الكبيرة تمكنوا فى مـدة قصيرة قبـل الاحصاء والتسجيل مـن أن يجعلوا من البيت الواحـد بيتين بأضـافة أو تغيير وضع الأبواب وزيادة سـورهنا وهناك ليعـوض المالك منـزلين

(٢٩) لتح ، الفايل سرى ، ١١/ب/٢ ، ص ٢٤٢ .
(٣٠) كانت هذه فئات الاشجار المنتجة وعددها ٨٨٥٧ ، اما غير المنتجة وعددها ٢٠٧٥ فقد ترك امر تحديد فئاتها للسيد معتمد التعويضات ، ولم اتمكن من الاطـلاع عـلى تقديراته . بلغت اشجار الاخشـــاب ٢٥٩٠٠ .
(٣١) لتح ، الفايل سرى ، ١/أ/٥٧ ، مذكرة السيد رئيس لجنة التوطين ، نوفمبر ١٩٦٤ ، ص ١٢ .

جـديدين فى خشم القـربة بعـد أن يسجـل المنزل الـزائد بأسم أحـد أولاده (٣٢) .

رفـع السيد وزير الداخليـة توصيـات اللجنتين الفنيتين لمجلس الوزراء للموافقـة عليهـا فى مذكـرة بتـاريخ الخـامس والعشرين مـن ينـاير ١٩٦٢ وجـاءت التزامـات الحكومة فيها على النحو التالى: (٣٣)

النـــوع	الكميـة	متوسط القيمة بالجنيهـات	جملة القيمة بالجنيهـات
منازل حلفا المدينة	٢ر٠١١	٨٠٠	١ر٦٠٨ر٨٠٠
منـازل بالـريف	٧ر٦٧٦	٢٦٠	١ر٩٩٥ر٧٦٠
المتـــاجر	٣٩٥	٣٠٠	١١٨ر٥٠٠
الأراضى الـزراعية	١١ر٠٠٠	٢١٠	٢ر٣١٠ر٠٠٠
النخل	٦٢٨ر٨٥٣	٣/٧	٢ر٤٤٣ر٧٠٤
أشجار الفاكهة	١٠ر٩٣٢	٢/٦	٢٩ر٧٩٧
أشجار الاخشاب	٧ر٧٩٧	١	٧ر٧٩٧
حقوق التعدين ، وابورات زراعية ، طواحين ، سينمات سواقى وشواديف ، آبـار وقوارب (تقدير آجمالى)			٢ر٠٠٠ر٠٠٠
جملة التعويضات لجميـع الممتلكات			١٠ر٥١٤ر٣٥٨

ولم ينس السيد وزير الداخلية أن يبين تكاليف بناء المنـازل الجديدة فى خشم القربة كما قدرها المسئولون آنذاك : (٣٤)

نـوع المنـزل	العدد المطلوب	متوسط قيمة المنزل الواحد	اجمالى القيمة بالجنيهـات
منزل صغير (مـن حجرتين للنـوع مـع المنافع)	٤ر٨٤٢	١ر٠٠٠	٤ر٨٤٢ر٠٠٠
منزل كبير (ثـلاث حجرات للنـوم مـع المنـافع)	٢ر٣٥٨	١ر٢٥٠	٢ر٩٤٧ر٥٠٠
الجمـــلة	٧ر٢٠٠		٧ر٧٨٩ر٥٠٠

(٣٢) ل ت ح ، الفايل سرى ، ٣٥/ب/١ ، المجلد الثانى ، خطاب السيد رئيس لجنة التوطين للسيد الوكيل الدائم لوزارة الماليـة ، بتاريخ ٨ر١٢ر١٩٦٤ . حسب مصادر لجنة التوطين فان ٣٧ مواطنا حصل على منزلين فى الوطن الجديد بهذه الطريقة مما اضطر اللجنة ان ترفع قضايا ضدهم كسبتها فى النهاية وامر هؤلاء باخلاء هذه المنـازل فرفضوا فتدخلت قوات الامن وارغمتهم على اخلاء المنازل . اغلب هؤلاء فى القـرية ١٨ فى حلفا الجديدة .

(٣٣) ل ت ح ، الفايل سرى ، ١١/ب/٢ ، ص ٢٢٣ .

(٣٤) ل ت ح ، الفايل سرى ، ٣٥/أ/٢ ، مذكرة السيد رئيس لجنة التوطين ، نوفمبر ١٩٦٤ .

ومن أهم ماجاء فى هذه المذكرة اقتراح السيد وزير الداخلية أن تهب الحكومة فروق قيمة المنازل الجديدة والمنازل المهجورة لأهالى حلفا مساعدة لهم فى أن يبدأوا حياة جديدة دون صعوبات مالية وحتى يجد المهاجرون دافعا أقوى للهجرة إلى خشم القربة (٣٥) . ويرجع الفضل فى هذا الاقتراح للسيد حسن دفع الله معتمد الهجرة آنذاك والذى دافع عن هذه الفكرة فى مذكرات عدة أرسلها للمسئولين فى الخرطوم وضح فيها أن الأهالى فى يعتبرون أن الحكومة لم تقدر تضحيتهم أبدا بتركهم أوطانهم والجهرة لخشم القربة إذا كانوا سيدفعون هذه الفروق . وبين أنهم يعتقدون أن عدم المطالبة من جانب الحكومة بهذه الفروق هو الميزة الوحيدة التى يمتازون بها عن غيرهم من المهاجرين الذين وقفوا ضد رغبة الحكومة فلم يهاجروا ، أو هاجروا إلى غير خشم القربة فلم يشاركوا فى تعمير وتطوير ذلك الجزء من الوطن . كما أضاف السيد المعتمد أن رغبة الحكومة فى تحصيل هذه الفروق من المهاجرين هو مصدر الضعف فى سياسة الحكومة الذى استقله أعداؤها للدعاية ضد مبدأ الهجرة لخشم القربة موضحين للأهالى أنهم سيفنون عمرهم فى الوطن الجديد فى تسديد أقساط منازلهم الجديدة الباهظة التكاليف فتسوء حالتهم ويتدهور مستوى عيشهم (٣٦) .

وكان الاعتقاد لدى المسئولين أن هذه الفروق لا تزيد عن الثلاثة ملايين من الجنيهات إلا قليلا ، ومن ثم فقد وافقت الحكومة على اقتراح السيد وزير الداخلية وتخلت عن هذه الفروق . ولكن نظراً للصعوبات غير المنظورة التى واجهت عملية بناء هذه المنازل فى الوطن الجديد أثر الخلاف بين الحكومة وشركة تيرف البريطانية والتى تولت تنفيذ البناء ، ونظراً لاضطرار الحكومة للدخول فى اتفاقات جديدة مع مقاولين سودانيين لانهاء عملية البناء فى الزمن المطلوب ارتفعت هذه الفروق إلى ما يقارب الأثنى عشر مليونا من الجنيهات(٣٧) . ولم يكن من الممكن للحكومة وقد وهبت المهاجرين هذه الفروق أن ترجع فتطالبها منهم أو تطلب بعضها خاصة وأن الحكومة كانت حريصة ألا تثير المهاجرين ضدها فتتعرقل عملية الهجرة .

---

(٣٥) ل ت ح ، الفايل سرى ، ٣٦/ب/١ ، تقرير الحاكم العسكرى لمركز حلفا ، بتاريخ ٩ ر ١٠ ر ١٩٦٢ .

(٣٦) المصدر قبل الاخير ، لا يتسع المجال هنا لمناقشة الخلاف بين شركة تيرف وحكومة السودان ونأمل ان نلحق هذه المقالة بأخرى نبين فيها ان حكومة السودان لم تكن فعلا مضطرة لانهاء العقد مع الشركة وان الاخيرة كانت ستنهى بناء المنازل فى او قبل الزمن الذى انتهى فيه المقاولون السودانيون .

(٣٧) ل ت ح ، الفايل سرى ، ١١/ب/٢ ، ص ٢٥٣ .

وفى الثانى والعشرين من فبراير ١٩٦٣ أعلن السيد وزير الداخلية فى بيان طويل وجد طريقه إلى الاذاعة والصحف فئات التعويضات كما وافقت عليها الحكومة . وأضاف أن عمليات التسجيل وتقدير أثمان مختلف الممتلكات كانت مرضية للغاية بدليل أنه لم ترتفع شكاة واحدة من جانب أهالى حلفا ضد لجان التعويضات (٣٨) . وفى حديثه عن تعويض النخل أشار إلى أن عدد النخل غير المثمر بلغ حوالى ٥٠ ٪ من جملة النخل المعوض وأن حوالى ١٧ ٪ من الأخير قليل الانتاج ولهذا فإن التعويضات للنخل المثمر هى فى الواقع أكبر بكثير من الفئات المعلنة .

أما عن تعويضات الأراضى السكنية فقد ذكر الوزير أنها كانت أكثر من مجزية إذا ماقورنت مع أية تعويضات جرت للأراضى السكنية فى المديرية الشمالية أو بقية أجزاء القطر (٣٩) .

ولما كانت الصحف ووسائل الأعلام الأخرى تحت رقابة صارمة فى عهد الحكم العسكرى فإننا نجهل شعور أهالى حلفا عندما أعلنت فئات التعويضات . على أن اتصالات كاتب هذا المقال ببعض المهاجرين فى خريف ١٩٦٤ بعد مرور أكثر من ثمانية عشر شهرا على إعلان هذه الفئات أكدت له أن غالبية الأهالى يعتبرون أن التعويضات كانت غير منصفة ولكنهم يختلفون فى أى أنواع الممتلكات كان تعويضه أكثر إجحافاً . البعض يقول أن الظلم وقع عندما ساوت الحكومة بين شجرة التمر البركاوى وشجرة التمر القنديلة فى التعويض ، فى حين أن الأخيرة تنتج تمرا أكثر وأجود ومن ثم فهى أدر على صاحبها مالا . والبعض الآخر يؤكد أن العدل لم يرع حينما قررت الحكومة دفع أربعين قرشاً فقط تعويضا لشجرة العنب فى حين أن كيلو هذه الفاكهة كان يباع بنفس هذه القيمة فى الخرطوم فى ذلك الوقت . على أننا يجب أن نلاحظ أن هذه الاتصالات تمت بعد أن استوطن الكثير من المهاجرين فى وطنهم الجديد وبعد أن واجهتهم مصاعب التأقلم الكثيرة وبدأوا يصبون سخطهم وغضبهم على الحكومة ولهذا فيجب أن نأخذ آراءهم عن التعويضات بحذر .

على أن المصادر الرسمية تشير إلى أن أهالى حلفا فرحوا بهذه التعويضات واغتبطوا كثيرا عندما علموا أن الحكومة قد وهبت لهم

---

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٢٥٣ .

(٣٩) ل.ت.ح ، الفايل سرى ، ٣٦/ب/١ ، ص ١٢٩ ، تقرير الحاكم العسكرى لمركز حلفا بتاريخ ١٩ر٣ر١٩٦٢ .

فروق المنـازل الجـديدة والمنـازل المهجورة لدرجـة أنهم هنـأ بعضهم بعضا وأرسلوا وفود تهنئـة للسيد معتمد الهجرة فى حلفا (٤٠) . ومهما يكن من أمر فالثابت أن أهـالى حلفا لم يرفضوا التعويضات وإن جـاءت أقل مما يتوقعـون . فكلهم قـد استلم جـزءاً مـن استحقـاقه فى التعويض قبل الهجرة ولم يمض وقت طويل على إعلان هـذه الفئـات حتى نسي أهالى حلفا أمـرها أو كادوا ، وانشغلوا بمـا هو أهم وهو الهجـرة الى الوطن الجديد ، إذ لم يكن صعباً الوصول الى حقيقة أن التعويضـات كثيرة كانت أم قليلة ترتبط بالنخيل وبالأرض وبالمنـازل المهجورة وكلهـا ستصبح جزءاً من الماضى عندما تغطى عليها مياه السد العالى ، والهجرة وإن كرهوها فيها مستقبلهم وفيهـا أملهم ومن أجل الأمـل ومـن أجـل المستقبل حزم أهالى حلفـا حقائبهم إلى وطنهم الجديد فى أرض البطانة .

---

(٤٠) صرفت حكومة السودان على تعـويض وترحيل واسكان اهالى حلفا مبلغ ١٦٩ر٨٦٠ر٢٤ جنيها وذلك حتى ديسمبر ١٩٦٦ ، اى مايقرب من ٥٠٠ جنيه للمهاجر الواحـد . هذا بخلاف بناء خزان خشم القـربة وشق الترع والقنوات واقامة مصنع السـكر وتشييد خط السكة الحديد والتى بلغت تكاليفها قرابة ضعف هذا الرقم .